

الاتجاهات الاقتصادية العالمية

للاستاذ سلامة موسى

كان للحرب الكبرى الماضية آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة . وسوف يكون لهذه الحرب القاتمة مثل هذه الآثار . ولكل عصر اتجاهاته المختلفة . والحرب تزيد هذه الاتجاهات قوة أو تنقص من قوتها . والحرب نفسها هي بعض هذه الاتجاهات . فإنا مثلا منذ نحو عشرين سنة نسمع من الفاشيين — ثم بعد ذلك من النازيين — تمجيذا للحرب ودعوة إلى السيف . والحرب القاتمة هي هذا المذهب قد خرج من النظريات إلى العمليات . ولكن الحرب لما فيها من سرعة في الحركة ومن رغبة في حسم التردد تدفع ببعض الاتجاهات الأخرى — اجتماعية كانت أم اقتصادية — إلى الأمام أو إلى الوراء في عنف وعجلة . وهي بذلك تحدث ألوانا من التباين الثقافي والحرك الاجتماعي .

أى أن هذه الاتجاهات قد تكون سابقة للحرب . ولكنها تقوى جدا أو تضعف جدا بالحرب . ولذلك لا يمكن أن يكون المجتمع الذى يعقب الحرب مطابقا كل المطابقة للمجتمع الذى سبقها . وأول ما يختلف فيه الحرب عن السلم أنها كثيرة الاستهلاك للمواد التى كانت تستهلك في اعتدال لشؤون السلم . ولهذا السبب تقل المصنوعات والمحصولات قترتفع أثمانها . كما أن الأجور ترتفع أيضا . لأن كثيرا من العاملين في المصانع المدنية يجندون للحرب أو للصانع الحربية فيكثر الطلب على العمال في المصانع المدنية وترتفع لهذا السبب أجورهم . فالحرب في كل وقت تعنى الغلاء للذين السبيين . ونستطيع أن نزيد سببا ثالثا هو انقطاع المواصلات بين الأمم أو صعوبة مدة الحرب . وبذلك يقف التبادل التجارى أو يقل فتقل تبعاً لذلك المعروضات . واختفاء الذهب هو بعض المظاهر الاقتصادية مدة الحرب وعقبها ذلك لأن الحكومات لشعورها بحاجتها العظمى إلى الشراء تحتاج إلى الذهب تحفظه ضمنا لتدهور النقد الورق الذى يجب أن يكثر لكي يسدد طلبات الاستهلاك الحربى .

وينشأ من هذه الأحوال التى ذكرنا حال أخرى هي نشاط الأمم المتعاربة في إيجاد الأبدال أى المصنوعات الوطنية التى يمكن أن تستبدل بالمصنوعات أو المحصولات الأجنبية التى يصعب استيرادها مدة الحرب . والواقع أن هذه الاتجاهات جميعها كانت سابقة للحرب . لأن الاستعداد لما كان قائما قبل وقوعها بأكثر من عشر سنوات . وأيضاً لأن عالم السلم حتى إلى انفجار الحرب القاتمة لم يكن قد أفاق من صدمة الحرب السابقة . ويجب أن

نذكر أن هذه الحرب القائمة سوف تكون لها أثار أعمق وأوسع من الحرب الماضية. وسوف تجعل هذا السبب التحرك الاجتماعي. لأن الاتجاهات الاقتصادية التي سيطرت على العالم في مدى الخمسين سنة الأخيرة قد وجدت في هاتين الحربين دفعا يجعل سيرها. وكل تغير اقتصادي يؤدي حتما إلى تغير اجتماعي.

وانظر أولا في مسألة الابدال. لأنها من المسائل التي يجب أن تشغلنا من حيث إنها تمس حياتنا الاقتصادية. فبعد الحرب الماضية أخذت الأمم الأوروبية والأمريكية، بل أيضا اليابان — أخذت هذه الأمم تطبخ ملابسها طبخا بدلا من أن تشتري الصوف أو القطن أو الكتان من الأمم الزراعية، وهذا هو ما كنا نسميه إلى وقت قريب باسم الحرير الصناعي وأوربنا أن نسميه القطن الصناعي، وهو يسمى في أوربا وأمريكا باسم الريون. وأى انسان يتبع الإحصاءات السنوية التجارية لا يسهه إلا أن يعترف بأن هذا الريون هو العدو الأوحده للقطن، وهو العدو الظافر الذي سيتهى بحو القطن من العالم؛ فيجب أن تستقر هذه الحقيقة في أذهاننا وأن نستعد من الآن ليوم الذي سوف تعود فيه زراعة القطن إلى الحدائق للتفرج برؤية أزهاره وأثماره، وفي الحرب الماضية كان القطن مطلوباً في كل مكان، ولما عقدت الهدنة هجمت المصانع عليه وأدت في ثمن القطن لارتفاع نحو ٣٠ أو ٤٠ جنيهاً، وهناك من يتوقع عودة هذه الحال، ولكن هذا بعيد، لأن مصانع الريون التي تصنع الأقمشة من الخشب ستحول دون هذا الارتفاع؛ وقد يجد القطن انتعاشاً وقيماً ولكنه انتعاش المصباح قبل الانطفاء؛ وإلى عند ما ألقي الجلود العام بشأن مستقبلنا الاقتصادي من هذه الناحية أحس شهوة للصراح بأننا في خطر وأن مستقبلنا مظلم لأننا لم نجد شيئاً نعيش به بدلا من القطن؛ وهنا أذكر أن أستراليا قد غرست أشجاراً لتصلح لطبخ الريون في أرض تبلغ مساحتها أربعة ملايين فدان؛ فلم هذه الحقائق في أذهاننا بمسبب النار، ولننشط إلى العمل.

لقد استقرت صناعة الريون قبل الحرب؛ ولكنها اتسعت مدة الحرب. ولا تزال تتسع وتتمد؛ ولن تهدم مصانعها بعد حرب بل هي ستعيش وستعيش. وستقتل قطننا. ورقام إنتاجها تزيد أحيانا بمتواليات هندسية كأن العالم استمدن في مؤامرة غيتها نحو القطن.

والعلم بعد أن خرج من المعامل المدرسية والجامعية قد دخل المصانع، فليس ثم مصنع عصري إلا وبه معامل للتجارب العلمية؛ ولذلك كثرت الابدال وستكثر المستقبل. فهناك السكر من الخشب والصوف من اللب والحرير من التراب وهناك "القاليات" الغروية التي تقوم مقام المعادن، بل هناك البترول من الفحم، وجميع هذه الابدال إنما تصنع للاستغناء عن محصولات زراعية أو عن مناجم تنج المواد الخام الغالية.

فهنا اتجه اقتصادى صناعى واضح ظهر قبل الحرب وقوى بالحرب وهو يزداد قوة باقطاع المواصلات ؛ وستكون نتيجته الخطيرة افقار الأمم الزراعية وخاصة تلك التى تزرع القطن . وهناك اتجاه آخر هو اختفاء الذهب من التعامل النقدى . فان هذا الاتجاه ظهر قبل الحرب بنحو ثمانى سنوات والأسباب الأصلية لاختفاء الذهب ترجع إلى قلته فإن التوسع فى التجارة والصناعة والزراعة قد جعل الذهب دون الكفاية سوءا للتعامل به بالذات أو حتى لأن يكون رصيدا تقاس به النقود الورقية وتخفظ به قيمتها على حسابها . وقد كان النقد الذهبي إلى الحرب الكبرى الماضية أساسا للتعامل عند الأمم المحترمة وثير المحترمة ولكن الاستهلاك العظيم الذى اقتضته تلك الحرب أخرجه من التعامل ؛ ثم عادت الحكومة البريطانية فأعادته إلى التعامل حوالى سنة ١٩٢٦ ثم خرجت منه سنة ١٩٣١ ، وقد كان ثمن جنيه الذهب فى الحرب الماضية لا يزيد على جنيهين من الورق أما الآن فيزيد على ثلاثة جنيهات ومع ذلك كنا نجد فى الحرب الماضية تضخما أكبر جدا مما نرى فى الحرب القائمة وهذا يدلنا على أن الذهب لم يعد العامل الأول فى التضخم أو التقلص ، ذلك أن الأمم الكبرى مثل - ألمانيا وبريطانيا - قد حذقت قواعد جديدة تمنع بها التضخم حتى ولو لم يكن عندها رصيد من الذهب يبلغ جزءا من عشرين من النقود الورقية التى تتداولها شعوبها ومن هذه القواعد مراقبة الواردات حتى لا تطغى على الصادرات وأيضا فرض الضرائب العالية التى تحمى الحكومة من الاقتراض وأيضا حمل أفراد الأمة على الادخار ولو بالقانون . وأخيرا مراقبة الأسعار .

فكل هذه القواعد جعلت حاجة الأمم إلى الذهب غير كبيرة وأيضا جعلت خطر التضخم بعيدا إلى حد المستحيل ؛ ولذلك نستطيع أن نتكهن بأننا لن نقع فى المستقبل مدة الحرب أو بعدها فى خطر الائتمان الفاحشة . سواء لما نبيع أو لما نشترى ، وأيضا نستطيع أن نتكهن بأن العالم لن يعود إلى قاعدة الذهب ؛ وهما هى ذى بريطانيا مثلا قد تركت قاعدة الذهب منذ عشر سنوات وهى تمارس حربا تكفها نحو ١٣ مليون جنيهه فى اليوم ومع ذلك لم يحدث ما يمكن أن يسمى تضخما . وصحيح أن هناك غلاء ولكنه لا يتناسب بناتا مع الملائين من النقد الورقى الذى أخرجه الحكومة البريطانية للتداول بالانفاق على الاستهلاك الحربى الهائل . ولكن إذا كان العالم الآن وفى المستقبل القريب لا يتجه نحو التضخم فإنه بلا شك يتجه نحو الغلاء النسبى لأن أقل ما فى لظواهر الاقتصادية الحاضرة أن النقود قد كثرت والإنتاج قد قل .

هذه الأشياء الثلاثة التى ذكرنا . أى : كثرة الإبدال الصناعية . وكثرة النقود الورقية . وانتظار الغلاء دون انخوف من التضخم نرى علاماتها من الآن ؛ بل نرى الاتجاه فيها واضحا لا نخطئه لأننا نستطيع أن نذكر لأرقم وما تدل عليه من زيادة .

ولكن هناك اتجاهات اقتصادية واجتماعية لا تنافس بالأرقام، ولكنها أشبه شيء بالقوة الروحية في الأمة المتحاربة نحس أثرها ولا نراها ونحدس قوتها ولا نقيسها، ولكنا مع ذلك نستطيع أن نستنتج ما فيها ونتكهن بما سوف يكون لها من قوة .

وأول هذه الاتجاهات أن العالم المتمدن يريد — ويوشك أن ينفذ هذه الإرادة — أن يترك خطة إلقاء الحبل على الغارب، أو ما كان يسمى الاقتصاديون بعبارته الفرنسية "ليسيه فير"، إلى خطة التعاون أو التضامن الاجتماعي؛ فقد كان من القواعد المفروضة أن لكل إنسان أن يسعى ويجد ويجمع ما شاء من المال ولكن هذه القاعدة وضعت حين لم تكن "آلات القوة" أي آلات الإنتاج العصرية قد عرف مغزاها. لأن إلقاء الحبل على الغارب لها فمضى القوضى والتعطل وتكدس البضائع وتراكم الثروات في أيدي طبقة صغيرة في حين يبقى سواد الأمة ليس فقيرا فقط، بل مهتدا بالجوهر .

فنظام إلقاء الحبل على الغارب قد تبين فساد له وليس هناك من يدافع عنه وإنما قصارى ما يقال فيه إننا يجب ألا نتركه بجميع ما فيه أو مفاجأة، بل نتدرج حتى ننقل قاعدة العيش من التنارع إلى التعاون؛ ولا يعرف الشكل أو النظام الذي سيتخذ هذا التعاون ولكن متى عرفت الغاية مهد الطريق إليها، ومتى اقتنعنا جميعا بأن سعادة الأمة تعني اقتسام الرفاهية بين جميع السكان ومنع التفاوت المؤذي في الثراء، أخذ التعاون رويدا رويدا مكان التنارع . وهذا الاتجاه رأيناه قبل الحرب يسير ويبدأ، ولكن الحرب عجلته وزادت الرغبة في تركيته .

وكما أن نظام التنارع بين أفراد الأمة يتقهقر في النظر الاقتصادي كذلك يتقهقر نظام التنارع بين الأمم لأن الحقيقة أن كلا النظامين يرجع إلى أخلاق تولدت من طرق الإنتاج بادت وزل ما يبرر بقاءها؛ فالعالم بعد أن عرف الخطأ في تنارع الأفراد شرع يعرف الخطأ في تنارع الأمم — هذا التنارع الذي نراه في خطف الأسواق والاستحواذ على المواد الحماة أو الاستئثار بها وإقامة السدود الجمرية وسائر الحروب الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى حرب القتل بالسيف والنار .

ولسنا نعتبر هنا لفافشية أو النازية اتجاهات اقتصادية يمكن أن يدوم أو يستحق الدفاع لأن هذا الاتجاه هو في الواقع حشجة الموت لنظام المباداة الحرة أو التنارع أو إلقاء الحبل على الغارب . وحسب القارئ لكي يعرف فساد النازية أو لفافشية أن يتخيلهما متصترتين، ثم يسأل بعد ذلك كيف يمكنهما معالجة التعطل؟ فانهما تعجزان عن ذلك وهما مضطرتان إلى العودة إلى الأساليب الديمقراطية التي ينتهي منطقها مع آلات الإنتاج العصرية — آلات القوة الجديدة — إلى التعاون بين الأفراد وبين الأمم .

والعقدة الأصلية التي أوجدت هذا الاتجاه قد استحدثت وجبات جديدة تضطلع بها الدولة ، فقد كانت الدولة أيام المباراة الحرة التي نجد عصرها الذهبي في القرن التاسع عشر تعتقد أنها تقوم بكل ما يطلب منها من واجبات حين تقتصر على رعاية الأمن العام أى حماية الناس من القاتل وأنص والمعتدى ، فكانت الدولة بهذا الاعتبار سلبية . أما الآن فإن الدولة العصرية لمتقدمة التي تعرف واجباتها وتؤديها هي الدولة الإيجابية التي تحمي الناس من التعطل والفقر والجوع والمرض والجهل ، ذلك أن التعطل في أيامنا يحدث من نظام المباراة القائم وهو يؤدي إلى الحرمان الذي قد يكون سببا للثوت ؛ فالدولة العصرية أى الدولة الإيجابية الجديدة ترى أن حماية الفرد من التعطل لا يقل عن حمايته من اللص أو لقاتل أو المعتدى مهما تكن صور اعتدائه .

وهذا الاتجاه الاجتماعي يرجع إلى أساس اقتصادي . هو أن طرق الانتاج قد تغيرت فلم يعد التعطل راجعا إلى عجز الأفراد عن العمل أو كسلهم أو إهمالهم أو توبئهم . لأنه إنما يرجع إلى النظام نفسه أو — إذ أردنا أن نتعمق — هو يرجع إلى العلم الذي أحدث بالمكتشفات والمخترعات تضخما في الانتاج قادرا على إغراق الأسواق والقضاء ملايين العمال في التعطل .

والعلم أثره الكبير في الاقتصاد ، ثم في السياسة والاجتماع . فإن لرغبة في الاستعمار مثلا ستضعف لأن العلم قد أغنى كثيرا من الأمم عن المواد الخام التي كانت تحلب من قطار بعيدة يسكنها سكان عاجزون عن الاستغلال ؛ كما هو الشأن في معظم الأقطار التي يعيش فيها الزنوج والتي حوت كثيرا من الكنوز الطبيعية سواء كانت محاصيلات زراعية أم منجمية . ومثال واحد يبين لنا المغزى من كلامنا هذا . فإن الفاشيين الايطاليين استطاعوا فيما بين سنة ١٩٢٥ و ١٩٣٥ أن يسترقعوا نحو خمسة ملايين فدان في إيطاليا كانت قبل ذلك ساقع وبطائح يحشدها فيها بعوض الماريا . ولكن إيطاليا بعد ذلك انتكست إلى المبدأ القيصري فبددت قوى أبنائها وأموالها في استثمار طرابلس وفتح الحبشة ولم تكن منهما جزءا من مئة — لا بل جزءا من ألف — مما جنته بالعلم وليس بأسيف من هذه الأرض التي استرقعها والتي تكاد تبلغ القطر المصري في المساحة الزراعية ، وكذلك استطاعت ألمانيا — بالعلم وليس بالسيف — أن تسترل لليتروجين من الهواء وتريد به محصول القمح من أرضها إرديين أو أكثر لكل فدان بخت بالعلم أكثر مما جنته من فتح أوكرانيا ولو كان هنر من العلماء لما كان من الفاتحين . لأن لفتوحات الحقيقية في عصرنا هي فتوحات العلم .

ويمكننا أن نلخص ما سبق فيما يلي :

(١) إن الحرب بما تتطلب من زيادة الاستهلاك الحربى وبتناقص الإنتاج المدنى ستحدث — وقد أحدثت — غلاء عاما متفاوت الدرجات . ولكن هذا الغلاء أن يؤدى إلى تصخم .

(٢) إن الذهب لن يعود إلى التداول . وقد سبق قاعدة تنبئ عنها قيمة النقود الورقية ولكنه عندئذ سبق فى خزائن البنوك والحكومات لا يخرج إلا لتصحيح القيمة وذلك لأن مقدار الذهب الذى فى العالم لا يكفى التداول .

(٣) أن الإبدال الصناعى سكثر ويهبط منها على الأخص هذا الربون الذى يطبخ من الخشب والذى سيؤدى فى يوم قريب إلى محو القطن من العالم .

(٤) إن طريقة الإنتاج تنتقل من التنارع إلى التعاون ، وأن خطة إنقاء الخبل على الغارب لم تعد تجد من يؤيدها .

(٥) والحكومات العصرية تعالج طرق الإنتاج القائمة بالتدخل المستمر ، وهذا التدخل يقصد منه إلى التخفيف من مساوئ الطرق التى اتبعت فى الإنتاج ولتى أحدثت التعطل وجعلته لازمة من لوازمه .

(٦) وهذا التدخل قد حمل الحكومات على أن تكون إيجابية تقوم بأعمال مختلفة لم تكن الحكومات السابقة أيام القرن التاسع عشر تعتقد أن من واجبها القيام بها .

(٧) وأخيرا قد أدت الحرب إلى استخدام العلم أكثر مما كان يستخدمه السلم . والتقدم العلمى — سواء فى السلم أم فى الحرب — سوف يخدم المبادئ الانسانية من حيث أنه سيفنى الأمم الاستعمارية عن الاستعمار .

سلامه موسى